



تعلنت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٤/٢٠١١ـ الموافق
 ٢٠٠٨/٧/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد محمد محمود وحضور كل من القضاة
 القضاة فاروق السادس و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و ابراهيم
 بابان و محمد صائب التميمي و عبود صالح التميمي و سلطان شمرون قيس
 كوركيس وحسين أبو النعم السازوين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها
 الآتي:

الصادر / السيد وزير الداخلية / باصفة لوظيفته
 الصدر عليها / وجдан خلق عبد الله حسب وصيتها على أزواجها القاصرين كل
 من طارق وهبة وغدول من زوجها الفلسطينيين الجنسية المعروفي
 زياد عبد الرحمن محمد وبأليها العهدي علي حسين السعدي

الحكم:

(عن وكيل المدعية (الصدر عليها) أمام محكمة القضاء الإداري بتاريخ
 ٢٠٠٨/٤/١٢ إن موكلاته تطلب منع أزواجها القاصرين طارق وهبة وغدول
 البولنديين اب لفلسطيني الجنسية تبعاً لجنسيتها العراقية وقد تعلمت المدعية
 (الصدر عليها) لدى المدعي عليه (الصدر) السيد وزير الداخلية / باصفة
 لوظيفته إلا أن القائم رفض بمبرر الكتاب المرقم ١٩٦٥ فس ٢٠٠٨/٣/١٠
 وعليه طلب دعوة المدعي عليه / باصفة لوظيفته تبرئة المحكمة والحكم بحاله بفتح
 أزواجها القاصرين من زوجها الفلسطينيين الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية
 وبعد إجراء المرافعة العظورية والطعنية والاطلاع على المستندات المبررة
 (٢-١)



والتواضع المتباينة بين وكيلين الطرفين أصدرت المحكمة قرارها المرقم ٤٩ / إقضاء إداري / ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٦/٥ المتضمن إلزم المدعى عليه / إضافة إلى وظيفته بفتح القاصرين طلاق وهمة وتعديل أوامر إيد عبد الرحمن محمد الجنسية العراقية والمولودون لام عراقية هي وجدان فرق عبد الله استاداً للسادة (١٨/١٧) من دستور جمهورية العراق والمادة (٣٢) من قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ مع تعديل المدعى عليه / إضافة لوظيفته مصادرات الرسم المدفوع وأتعاب محاماة وكفالة المدعية ولعدم قاعدة المدعى عليه / إضافة لوظيفته بتقرار ذلك بأدلى في الطعن به تغييرًا لاسم المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٩ ظالماً نفسه وللإهياط البهينة في الثالثة .

القرار:

لدى التأقيق والعداوة من المحكمة الاتحادية العليا وبعد ان الطعن التمهizi ي مقدم ضمن المادة القانونية قرار قبولة شكلاً ولدى حفظ النظر على الحكم العيزيز وجه أنه صحيح وموافق للقانون ذلك لأن المدعية (المعيز عليها) وجдан فرق عبد الله وهي عراقية الجنسية وتتحمل شهادة الجنسية العراقية العرفية (١٦١٠٩٨ ، إل) الصادرة من جهة يذكر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ ذلك متزوجة من زوجها المترافق زيد عبد الرحمن محمد وهو لسطيني ولها منه ولد وبنتان هم طلاق وهمة وتعديل وهم قاصرون . أي ان الانفال المذكورين مولودون من ام عراقية واب لسطيني حسب المستندات المرفقة بالدعوى . وبحيث ان الطفل المولود من اب عراقي او ام عراقية يعتبر عراقياً بحكم القانون ويعتبر له الجنسية العراقية حكماً بمعرفة النظر عن جنسية الوالد الآخر لها كان او اما تطبيقاً لحكم المادة (١٨/١٧) من دستور جمهورية العراق

(٢=٢)



مكتوّع مارو عباد
داد كاجي بالائي لينتنجهام

العام ٢٠٠٦ والملادة (٣) من قانون الجنسية رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٦
ذلك يغير الأزواجهان وهمي وهميل أولاد زيد عبد الرحمن (المواليد من
أم عراقية هي المدعية وجداً لقتل عبد الله قد ولدوا عراقيين بحكم القانون
ومن حق والديهم المدعية طلب من THEM الجنسية العراقية وهذا ما استقر عليه
قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها ومنها قرارها
الاستعارات / المميز / ٢٠٠٧/١٢٦ ، أما الاختلافات التمييزية
فلا سند لها من القانون ، وعليه فور تصديق الحكم المميز ورد الاختلافات
التمييزية وتحليل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في
١٧/٤/٢٠٠٨ - الموقـع ٢١/٤/٢٠٢٩

الرئيس
مختار المصوّرة

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
الكرم احمد بابان

العضو
محمد صالح الشيشندي

العضو
عبد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قسن كوريس

العضو
حسين أبو النمن